السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الواقع والتحديات

The European Common Security Policy: Reality and Challenges

مسعودي مراد [1]،

باحث دكتوراه علوم سياسية، تخصص: إقتصاد سياسي دولي

[1] جامعة الجزائر 3، mourad_mess78@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/05/18 تاريخ القبول:2020/06/13 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم المنظمات الإقليمية الفرعية التي استطاعت تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بهدف الوصول للتكامل الأمني من خلال التأسيس لسياسة أمنية أوروبية مشتركة، حيث شكلت معاهدة ماستريخت الانطلاقة الرسمية لهذه السياسة محددة بذلك أهدافها ومبادئها الأساسية. لكن على الرغم من ذلك إلا أن هناك مجموعة من التحديات تقف عائقا أمام تحقيق السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة. ومن هنا تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة من خلال البحث في مضامينها، دلالاتها، وتحدياتها المختلفة.

كلمات مفتاحية: الأمن الإقتصادي- الأمن المشترك- التهديدات الخارجية- التحالفات- الإندماج.

Abstract:

The European Union is one of the most important regional organizations that have been able to achieve economic integration and integration with the aim of achieving security integration i.e. achieving a common European security policy. But despite that, however, there are a set of challenges that stand in the way of achieving a common European security policy. The aim of this research paper is to address

the common European security policy, its implications, significance, and various challenges..
Keywords: *economic security- common security-external threats-alliances-integration.*

1- **المؤلف المرسل:** مسعودي مراد ، mourad_mess78@hotmail.com

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التكتلات الإقليمية الدولية إحدى صور العولمة الإقتصادية التي بدأت تتجسد بصورة واقعية مع نهاية القرن الماضي، لكن طابع هذه التكتلات لم يكن بنفس مستوى النضج، فرغم أن هذه الظاهرة عرفتها عدة مناطق إقليمية في عالمنا المعولم؛ إلا أن تجربة دول الإتحاد الأوربي تبقى الأهم من حيث الخطوات العملية الجريئة التي ميزتها عن باقيها من التجارب التكاملية أو المساعي الوحدوية ضمن سياقات تعاونية بين الدول. ومن هنا؛ فإن التركيز على الطابع العملي والإجرائي يحيلنا للقول بنجاح التجربة- رغم التحديات التي تواجهها- وهو ما يؤكده تعميق المسيرة الإتحادية سواء في المجال الإقتصادي أو في مجالات أخرى؛ والتي يشكل العامل الأمني أهم متغير فيها. حيث عملت الدول الأوروبية جاهدة على تحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة. ومن هنا، تنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية أساسية مصاغة على النحو التالي: **إلى أي مدى استطاعت الدول الأوروبية تحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة؟**

وهو ما سيتم الإجابة عنه في متن هذه الورقة من خلال المحاور المتناولة على النحو التالي:

1- السياسة الأمنية الأوروبية: الدلالات والأهداف.

2-مضامين السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

3-تحديات بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة.

1. السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الدلالات والأهداف

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تتمثل في السياسة الدفاعية فقط من منظور التحالفات، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة، على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن، ولأنه فيحقبة معينة –وتباعا لمعطيات تلك الحقبة- برز الدافع العسكري والقوة، فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على مبدأ أمن الدول وحدودها وبالتالي فإن مفهوم القوة العسكرية للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات تضمن أمن الدولة من التهديدات الخارجية من خلال السعي لتأمين وسائل الحفاظ على الأمن الذي كان من خلال الآلة العسكرية.

1.1. السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة: الدلالات والسياق

يقصد بالسياسة الأمنية أنها: "عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري والتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة، وتحسين التفاعلات الدولية، والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني".[1]

فالدولة في سياساتها الأمنية يجب أن تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق، بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية، الثقافية،...).

يرى بعض الباحثين، أنه لا يجب على الدول أن تضع سياسات أمنية تعترض وتوجهات السكان، ويجب على الوحدات السياسية للنظام الدولي الاستمرار في إجراء تغييرات على سياساتها الأمنية -كلما تطلب الوضع ذلك.[2]

فالوحدات السياسية -من خلال وضع سياسات أمنية معينة- لا تسعى فقط لضمان أمن أفرادها؛ بل تسعى كذلك لمصلحة النظام الدولي.

ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن بعض الدول الكبرى تزعم أن سياساتها الأمنية تهدف إلى تحقيق كل ما يسعى إليه الإنسان، فالدولة في الوقت الراهن أمامها تحديات كبيرة، لذلك يعد توفير الأمن للأفراد من بين المهام

الرئيسية التي يتعين على أي دولة أو نظام إقليمي أخذها بعين الاعتبار في بناء أو وضع سياسة أمنية معينة.

ما يمكن التأكيد عليه، أن تحديد مفهوم السياسة الأمنية يختلف بين الدول نظرا لإختلاف المعتقدات والبنى الإجتماعية، فتحصر بعض الدول تعريفها للسياسة الأمنية في الشق الدفاعي فقط بينما أخرى توسع تعريفها ليشمل كل القضايا الأمنية.[3]

تاريخيا، يمكن القول أن القارة الأوروبية شكلت في وقت سابق قوة اقتصادية عظمى عبر السوق الأوروبية المشتركة توازي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وتواكبهما في سباق التطور، لكن أوروبا لم تبن قوة عسكرية موازية لقوتها الاقتصادية، في وقت برزت فيه مفاهيم جديدة في العالم تتناول الأخطار المحدقة بالدول ومدى الحاجة إلى التعاون[4]. وهذا إلى أن جاءت معاهدة ماستريخت 1992 التي نصت على ثلاث دعامات أساسية للإتحاد الأوروبي، مبينة في: الجماعة الإقتصادية الأوروبية، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والشؤون الداخلية والعدالة. كما تضمن نص الإتفاقية 'سياسة دفاعية وأمنية مشتركة' تغطي المسائل المتعلقة بأمن الإتحاد الأوروبي، والتي تشكل جزءً من السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة[5].

كانت أولى الأفكار حول إقامة منظومة دفاعية أوروبية خلال فعاليات اجتماع للمجلس الأوروبي **بهلسنكي**، حيث تم خلاله تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي' ***eurocorps***'، ثم قوات جوية بحرية، وفي 1994 أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط، وكان هذا هو مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية والتي تميزت بالبطء الشديد في قدراتها على التحرك.[6]

وكانت لمعاهدة ***ماستريخت 1992*** عاملا محفزا على توقيع معاهدة ***امستردام 1999***، الدافعة لتبني استراتيجيات مشتركة داخل الإتحاد الأوروبي

وحتى أن بعض الأطراف كانت تدعو إلى مشاركة حلف الأطلسي في الأمر؛ إلا أن كل ذلك باء بالفشل.

كما تم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في اجتماع مجلس الإتحاد الأوروبي في قمة **كوبين** في شهر **جوان 1999**، وتم تدشينه في قمة **هلسنكي** حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية المحورية، وقد تم وضع المؤسسات موضع التنفيذ في الفترة مابين أكتوبر 1999 ومارس 2000[7]، وهي تتضمن ما يلي:

- تعيين الأمين العام السابق لحلف الناتو **خافير سولانا** كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة.
- إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين (على درجة سفراء) من كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، وتتمثل وظيفة هذه اللجنة في مراقبة تطور موقف الأزمة وتنظيم عملية التقييم والتخطيط مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، فإنها تجتمع كمركز للتحكم السياسي من أجل الإدارة اليومية لإتجاه العمليات العسكرية.
- إنشاء لجنة عسكرية أوروبية وهي أعلى كيان عسكري للإتحاد الأوروبي، وتتمثل وظيفتها في إسداء النصيحة العسكرية، تقديم التوصيات إلى المجلس الأعلى، بالإضافة إلى التوجيه العسكري للمجموعة العسكرية الأوروبية.
- إنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية، وذلك لإعطاء الخبرة العسكرية، والقدرة على دعم السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي.

كما أعطت الأحداث الإرهابية في: ***11*** سبتمبر ***2001*** دفعة قوية لتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، خاصة بعد نجاح "قوة الانتشار السريع '***EUROFORE***' في مهامها في مقدونيا.[8]

2.1. أهداف السياسة الأمنية الأوروبية

حددت اتفاقية ماستريخت لسنة ***1992*** في بندها الخامس أهداف السياسة الأمنية الأوروبية، والتي تمثلت في العناصر التالية:

- العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، اقتداءً بميثاق الأمم المتحدة، اتفاقية هلسنكي، وميثاق باريس.
- الدفاع عن أسس الإتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي ومواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة (التهديدات الأمنية الجديدة: الإرهاب، المخدرات، التهديدات العسكرية...).
- التعهد الجماعي بين وحدات الإتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة بين الدول الأعضاء للإتحاد.
- ضرورة حماية وصيانة الاستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت، وتبنته معاهدة امستردام، وهذا من خلال وجوب الدفاع عن إستقلال هذا الإقليم الفرعي أمام أي اعتداء محتمل[9].
- مكافحة الإرهاب العابر للقارات.
- وضع برامج ومخططات مشتركة بغرض الحد من انتشار التهديدات اللاتماثلية وخصوصا المخدرات، الاتجار بأعضاء البشر[10].

كما تهدف أيضا السياسة الأمنية الأوروبية إلى تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي، وكذا تحقيق التعاون الأمني الإقليمي والداخلي بين الدول الأعضاء. ويراعي الإتحاد الأوروبي في بناء سياسته الأمنية المشتركة مجموعة من الشروط الضرورية لبناء أي سياسة أمنية؛ والمتمثلة في النقاط التالية:

- ضرورة مراعاة أولوية توسيع الإتحاد الأوروبي والإنفتاح على الشرق لإحتواء الصراعات الاثنية والتي تعتبر –من منظور أوروبي- أكبر تهديد للأمن الأوروبي، خاصة المهاجرين من الشرق.

- ضرورة إنجاح الوحدة النقدية المجسدة في العملة الموحدة للإتحاد الأوروبي من خلال بروز اليورو كعملة دولية تعرف أعلى المستويات في الصرف (البورصات والبنوك العالمية).
- التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الأمن، حيث يتوجب على أوروبا أن تصبح فاعلا عالميا في إعادة البناء، وكذا التركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية.

الاهتمام بالأمن الإقليمي من خلال البحث عن شريك أمني إقليمي مثل منطقة جنوب المتوسط؛ باعتبارها منطقة امتداد أمني لأغراص المنافسة الأمنية، الاقتصادية، والسياسية.[11]

2. مضامين السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة:

من خلال اهتمام دول الإتحاد الأوروبي ببناء وحدة أمنية مشتركة والسعي إلى تطويرها، أصبح من الضروري على دول الإتحاد مراعاة الأبعاد المختلفة لهذه السياسة الأمنية، إضافة إلى البحث عن ميكانزمات وآليات فعالة لإنجاح المبادرة الأمنية المشتركة خاصة مع تنامي مظاهر جديدة لتهديدات مختلفة تحدق بالأمن الأوروبي وتؤثر في سلامة الإقليم ومواطنيه وعلاقاته البينية والخارجية.

1.2. أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية:

إن بناء سياسة أمنية يتطلب التركيز على التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن، بعد أن ظهرت له مستويات وأبعاد مختلفة، فمن هذا المنطلق سعا الإتحاد الأوروبي إلى بناء سياسته الأمنية مراعيا بذلك مختلف الأبعاد، والتي تمثلت فيما يلي:

2-1-1- البعد العسكري: يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة على أساس التأهب الدائم للإقليم وذلك تحسبا لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية. كما أن الاهتمام بالقوة العسكرية وامتلاك أكبر قدر منها بدأ يؤدي إلى خلق حالة من الخوف لدى الدول الأخرى؛ مردده

الشكوك التي تراود هذه الدول باحتمال تهديد الآخرين لأمنها. لذا؛ يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من الإستراتيجيات والخطط الرامية إلى تحقيق الأمن وحماية الإقليمه وحدوده السياسية، وكذا الحفاظ على المصالحهم الإقليمية والدولية. وهذا من خلال الاعتماد على برامج الإنفاق العسكري؛ ومن ضمنه التسلح الهادف حتما لمضاعفة القدرات الدفاعية والهجومية.[12]

2-1-2- البعد الاقتصادي: يركز البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية حول الثروات الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي في الداخل أو الخارج (مناطق النفوذ). ويتضمن هذا الشق الحيوي للأمن الأوروبي المشترك العناصر التالية:

- وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والسكان.
- القدرة على خلق الثروة، والتوزيع العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- العمل على عدم تعارض مصالح أطراف المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[13]

كما أن الإتحاد الأوروبي انطلق -من مبدأ أمن الأفراد- من خلال توفير الرخاء والاحتياجات الأساسية لهم للوصول إلى أمن الجماعة. وهذا رغم كون بعض الدول الشرقية للإتحاد الأوروبي تفتقر للبنى التحتية وهو ما اثر سلبا على أمنها، ومنه فإن البعد الاقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية عرف بعض الاختلافات.

2-1-3- البعد الاجتماعي: يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذ كل مظاهر الاستغلال، والسعي نحو تحقيق التوازن بين حاجيات الفرد والمجتمع. ومنه، خلق مجتمع آمن تسوده العدالة والمساواة، لذلك سعا الإتحاد الأوروبي إلى إرساء قواعد السلام بغرض تحقيق الأمن. كما يقوم البعد الاجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على نبذ التفرقة داخل المجتمعات الأوروبية، خاصة الشرقية منها؛

والتي تعرف نزاعات اثنية وعرقية، وهو ما استوجب التدخل من أجل إضفاء الطابع الأمني عليها.

كما قام أيضا الإتحاد الأوروبي بمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، والمتمثلة فيما يلي:

- تامين البطالة للعمال في حالات الشدة أو التعطل عن العمل.
- تحسين القدرات التعليمية، مع تكثيف برامج التدريب بالنسبة للعمال.
- تقديم قروض للطلاب ذوي الدخل الضعيف والمحدود.
- تقديم منافع التأمين الصحي، وكذا ائتمان ضريبة الدخل المكتسب للعمال محدودي الدخل.[14]

2-1-4- البعد الثقافي: يعمل الإتحاد الأوروبي على بناء كيان أوروبي قائم على مبدأ احترام الثقافات المختلفة، وهذا رغم الانشقاقات بين دوله خاصة فيما يتعلق بالثقافة الإسلامية التي تعتبرها بعض الدول متعارضة مع القيم الأوروبية، لكن الشيئ الأكيد هو أن البعد الثقافي هو أحد ركائز السياسة الأمنية المشتركة على أساس احترام حقوق الإنسان وميولاته الثقافية.[15] وهنا يجدر الإشارة لأبرز قطبين في الإتحاد؛ وهما: ألمانيا وتليها فرنسا؛ حيث أنه رغم التاريخ الأسود بين البلدين؛ إلا أنهما عملا على تبني ثقافة تعاونية ضمن نسق إقليمي يدفع بالتكامل والإندماج من منظور تشاركي بعيدا عن أحقاد الماضي. إلا أن الأمر لا يعني أنه لا توجد نوعا من الحساسيات بين المكون الفرنسي والألماني داخل الإتحاد سواء على السياق الفردي، أو الجماعي، أو حتى المؤسساتي. فتلافي أخطاء الماضي يمكننا من التأقلم مع الوضع الحالي والتعايش مع واقع الحال مما يساعد على توجيه خيارات المستقبل بما يعظم المصالح والمكاسب.

2.2 آليات السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة:

2-2-1- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي: في ***01*** أوت ***1975*** تم التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر التعاون الأمني الأوروبي بهلسنكي، بحضور

زعماء ***32*** دولة أوروبية، الإتحاد السوفياتي آنذاك، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت الوثيقة النقاط التالية:

- المساواة في السيادة والإحترام المتبادل للحقوق السيادية لكل دولة.
- الامتناع عن استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها.
- إحترام الحدود الدولية (لما كان لهذا العامل الجغرافي من أهمية في تلك الفترة).
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وكان الهدف من وراء إنشاء هذه المنظمة أنذاك هو تحقيق الوحدة الألمانية، وإنهاء الصراع بين الشرق والغرب. وهذا من خلال:

1- عملية ضبط التسلح.
2- الإعتماد على وسائل الحوار والدبلوماسية في حالة النزاعات.
3- تركيز الإهتمام على المسائل الأمنية.
4- حماية حقوق الإنسان.
5- نشر واحياء القيم الديمقراطية.

في الواقع؛ تحول المؤتمر إلى منظمة انبثقت عنها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، فأصبحت تجتمع أسبوعيا في **فيينا** من أجل مناقشة الجوانب العسكرية، والتركيز على مسائل الأمن، إضافة إلى تعزيز حكم القانون والوقاية من التعذيب، حرية التنقل، الجريمة المنظمة، مسائل الجنس، تحسين الظروف المعيشية، محاربة التمييز العنصري، والحد من الإضطهاد العرقي[16].

كما دعت ذات المنظمة إلى ضرورة الإهتمام بالتنمية والتعاون الاقتصادي من أجل القضاء على الهجرة غير الشرعية والحد من النزاعات الداخلية. إلى جانب ذلك، فقد اهتمت أيضا بالجانب العسكري، وأوجبت ضرورة امتلاك تكنولوجيا عسكرية حديثة، مع رفع المستويات الدفاعية للدول الأعضاء.

2-2-2- إتحاد غرب أوروبا:

نشأ إتحاد غرب أوروبا بموجب اتفاقية بروكسل لسنة ***1948*** تحت اسم اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي، حيث صادق على الاتفاقية كل من: بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، وبريطانيا، ثم انضمت كل من ألمانيا الفدرالية، وايطاليا بموجب اتفاقية باريس سنة ***1954***، ومن ثم أطلق عليها إسم إتحاد غرب أوروبا، ثم انضمت كل من اسبانيا والبرتغال في نوفمبر ***1988***، وبعدها جاء الدور على اليونان التي انضمت في نوفمبر ***1992***.

وقد تمثلت أهداف إتحاد غرب أوروبا فيما يلي:

- الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفياتي في أوروبا.
- الإهتمام بالتنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي بين الدول الأعضاء.
- تزايد المخاوف من العودة للإستراتيجية العدوانية لألمانيا بعد تسليحها.

كما يعتبر إتحاد غرب أوروبا أول منظمة اهتمت بالسياسة الأمنية المشتركة؛ وهو ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تغيير مهام المنظمة، وهذا نظرا لضرورة إيجاد تعاون أوروبي في المسائل الدفاعية، وفي الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسة الأمنية على حد سواء، إضافة إلى بروز اتفاقيات **"سارت "** لنزع السلاح ومنع التسلح؛ مما أسفر عن زوال تدريجي للحرب الباردة.[17]

ومع توقيع معاهدة ماستريخت 1992 أصبح إتحاد غرب أوروبا فاعلا رئيسيا في تنسيق السياسات الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي، حيث حددت المعاهدة العلاقة القانونية بين إتحاد غرب أوروبا والإتحاد الأوروبي من جهة، وحلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، كما شارك إتحاد غرب أوروبا بفاعلية كبيرة في أحداث البوسنة بمشاركة الحلف الأطلسي في الحظر البحري، وشارك أيضا في ادارة مدينة موستار جنوب البوسنة والهرسك من خلال قوة البوليس.

للعلم؛ يعتبر إتحاد غرب أوروبا الجناح العسكري للإتحاد الأوروبي، حيث جاء في ***"المادة 04"***من معاهدة ***ماستريخت*** " يطلب من إتحاد غرب

أوروبا والذي يشكل جزءً أساسيا في تطور الإتحاد الأوروبي بلورة وتجسيد القرارات ومهام الإتحاد التي لها علاقة بمجال الدفاع **".**[18]

3. العنوان الرئيسي الأول: تحديات بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة

إن لجوء الإتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة أمنية مشتركة، كان مرتبطا باعتبارات عديدة، من بينها قدرة الدول الأوروبية على التحول من الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي بفضل التعاون المشترك بين الأطراف، وكذا الرغبة في توحيد الدول الأوروبية في جميع المجالات. تزامن الأمر مع تنامي بؤر تنافسية جديدة أوجبت ايلاء اهتمام أكبر بالمجال الأمني نظرا لصعوبته، وهذا بفعل بعض الإختلافات الداخلية، وكذا وجود تأثيرات خارجية أَثَّرَت نوعا ما في مسار تطوير سياسة أمنية أوروبية مشتركة.

1.3. التحديات الداخلية:

3-1-1- أمريكا وحلف الأطلسي (بين الولاء البريطاني والاستقلالية الفرنسية):

تسعى فرنسا والى جانبها ألمانيا إلى تبني سياسة أمنية أوروبية مستقلة، قائمة على مبدأ حماية النفس بالنفس ودون مساعدة الحلف الأطلسي، حيث يرى الفرنسيون أن أوروبا قادرة على إقامة نظام دفاعي مستقل بفضل قدراتها العسكرية وبفضل التعاون الأمني لدولها. وتدعمت هذه الفكرة أكثر عندما قادت فرنسا بعض دول أوروبا مثل ألمانيا واسبانيا ولوكسمبورغ إلى إنشاء ما يسمى بالقوة الأوروبية، ثم إنشاء القوة الأوروبية البحرية بتعاون كل من فرنسا، اسبانيا وايطاليا، لكن هاتين القوتين لم تصلا إلى المستوى المطلوب. كما ترى فرنسا أيضا بأن الحرب على الإرهاب فكرة غير مجدية على خلاف بعض الدول الأوروبية، حيث لا يدعم الفرنسيون أسلوب المطاردة العسكرية مثلما تدعو إليه أمريكا وقيام حلف الأطلسي به في أفغانستان، بل يتم حسب رأيهم بمعالجة أسبابه.[19]

في الجانب الأخر؛ فإن بريطانيا تعرقل بناء سياسة أمنية مشتركة ومستقلة، حيث ترفض تماما الانفصال عن التعاون مع حلف الأطلسي، وتعطل

المبادرات المتناقضة مع السياسة الأمريكية، إضافة إلى انفرادها باتخاذ القرارات دون العودة إلى المجموعة الأوروبية، وهذا ما ظهر جليا على ارض الواقع من خلال الاعتداء الأمريكي على ليبيا سنة ***1986***، حيث سمحت بريطانيا باستغلال مجالها الجوي لقوات الطيران الأمريكي دون التشاور مع أعضاء الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يتعارض مع القانون الأوروبي المشترك في ***المادة 30-02***'.

وبخصوص التزامات بريطانيا تجاه أمريكا وحلف الأطلسي، فهي ترى أن أمن أمريكا مرتبط بأمن جميع أعضاء الحلف، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، حيث كانت بريطانيا الذراع الأيمن للولايات المتحدة الأمريكية في حملتها العسكرية على أفغانستان.[20]

قد تضاربت مواقف بريطانيا بشأن السياسة الأمنية الأوروبية؛ فتارة ترفض الفكرة وتارة أخرى تدعو إلى ذلك، وتجلى هذا من خلال قمة "***سان مالو***" بفرنسا في ديسمبر ***1998*** أين دعت إلى ضرورة تشكيل قوة عسكرية أوروبية مستقلة لمواجهة الأزمات الدولية.

لكن المؤكد في هذا السياق هو الاختلاف التام بين فرنسا وبريطانيا بشأن السياسة الأمنية المشتركة، باعتبار أن بريطانيا هي الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فلا تستطيع أبدا التراجع عن استراتيجياتها وسياساتها، وتبقى رهينة للخيارات الأمريكية، وتعتبر أن قيام أي وحدة أمنية أوروبية بعيدا عن حلف الأطلسي هو أمر غير ممكن على الإطلاق، وتلقى دعمها في ذلك من أمريكا التي ترى -هي الأخرى- أن أوروبا غير قادرة لوحدها على مواجهة الأزمات الدولية عبر نظامها الخاص[21]. وتجلت حقيقة الأمر في ذلك خلال أحداث البلقان عندما تراجعت كل من أمريكا وبريطانيا عن التدخل، وتركت المجال أمام دول الإتحاد الأوروبي التي لم تنجح في الأمر، وهو ما زاد من قناعة عدم إستقلالية النظام الأمني والدفاعي لأوروبا، والتأكيد على ضرورة العودة إلى الدعم الأطلسي والأمريكي.[22]

3-1-2- التوسع الأوروبي:

بقدر ما كانت فكرة لم شمل الدول الأوروبية متفق بشأنها من أجل الإنصهار في كيان موحد يشمل جميع الميادين وحمايته من الاختراقات السوفياتية، أصبح ذلك بمثابة تهديد أمني خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وما خلفه من انعكاسات سلبية كانتشار للجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، وكذا التكنولوجيا النووية وبالتالي فإن التوسع نحو الشرق أصبح يعد بمثابة تحد أمني لأوروبا، لأن هذه الأخيرة تعتبر دول الشرق الأوروبي مصادر تهديد وخطر دائم نظرا للنزاعات الإثنية والعرقية التي تدور بداخلها[23]، إضافة إلى عجز بعض الدول -كدول البلقان خاصة- عن توفير الاستقرار لمجتمعاتها، سواء اقتصاديا، اجتماعيا أو سياسيا، وهو ما جعلها عرضة للإستغلال من طرف العصابات المافيوية الدولية التي أصبحت تمارس كل أنواع المحظور من تجارة للمخدرات إلى تجارة الأفراد وغيرها.

هذا ما جعل رغبة الإتحاد الأوروبي في التوسع نحو الشرق تشهد تغيرا في المجال الأمني مرورا بتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والدفع به إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لدول الشرق الراغبة في الانضمام، من بينها:

- فرض شروط الوفاء بمعايير الديمقراطية من خلال تطوير مجالات الحرية والعدالة، وحسن المعيشة وتنقل الأفراد.
- القدرة على تنفيذ المكتسبات المشتركة في مجال الأمن الداخلي والخارجي.

وقد عرفت مسالة توسيع الإتحاد الأوروبي جدلا واسعا لدى الأوساط الأوروبية، ففي الوقت الذي رأى فيه البعض أنها فرصة تاريخية لتوحيد أوروبا وتحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار، رأى البعض الأخر أنها مشكلة وخطر يهدد ما تم تحقيقه في مسار الوحدة الأوروبية[24].

2.3 التحديات الخارجية:

إضافة إلى الخلافات الداخلية التي تشهدها دول الإتحاد الأوروبي بشأن بناء سياسة أمنية مشتركة، تواجه هذه الأخيرة عوامل خارجية أثرت نوعا ما في ذلك، وعرقلت تطور تلك السياسة، وتتلخص أبرز العراقيل التي تحول دون توحيد البنية الأمنية الأوروبية في:

3-2-1- تأثير حلف الأطلسي وأمريكا:

سعى الحلف الأطلسي منذ بداية نشأته إلى العمل مع شركائه للقضاء على المد الشيوعي، وخاصة في القارة الأوروبية رافعا شعار الدفاع المشترك، لكن سرعان ما تغيرت المهام بعد انهيار المعسكر الشيوعي وما خلفه من فراغ أمني، على الحلف الاستعداد لمواجهته، وهنا تكمن المشكلة حيث أصبح التفكير الأوروبي ينادي بضرورة الدفاع الجماعي والتركيز على أمن الأعضاء، في حين التوجه الأمريكي يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة الأمنية من خلال السعي الحثيث للتحكم في دواليب القيادة وصنع القرار.[25]

وتسعى الدول الأوروبية إلى تحويل ثقلها الاقتصادي إلى ثقل سياسي لتصبح لاعبا قويا على مسرح السياسة الدولية، لكنها ترى في حلف الأطلسي عائقا لها من خلال منع هذا الأخير من تأميم السياسات الدفاعية والأمنية من جانب الدول الأعضاء الذين يفترض أنهم يصيغون سياساتهم الأمنية في إطار الحلف وليس على أسس وطنية.... وأن جوهر الحلف هو وجود كيان عسكري موحد ومشترك. هذا الكيان ينهض على هياكل وخطط عسكرية متكاملة ومشتركة، ونظم للتشاور والحوار، ولعل ذلك كفيل بالحيلولة دون التأميم.[26]

ورغم الجهود الأوروبية في مساعيها المستقلة عن حلف الأطلسي إلا أنه على أرض الواقع يمكن القول أنها غير قادرة في المجال العسكري والدفاعي، وهذا ما يظهر جليا من خلال النزاع المتجدد بين القبرصيين الأتراك واليونانيين؛ الأمر الذي أبان عن العجز التام للمجموعة الأوروبية في حل الأزمة، إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في

تكسير كل المحاولات الهادفة إلى تطوير السياسة الأمنية الأوروبية، وتسعى دوما إلى إبقاء أوروبا تحت مظلة الحلف الأطلسي، مثلما كان عليه الحال منذ إنشاء الحلف وقبله، حيث تحملت الولايات المتحدة عبء الدفاع عن أوروبا من أخطار التهديدات النووية قبل إمتلاكها، وكذلك من الأخطار الجديدة[27].

3-2-2- التأثيرالروسي:

ترى أوروبا أن روسيا مازالت تشكل خطرا على الأمن الأوروبي ليس فقط بسبب قدراتها العسكرية وإنما بسبب التخوف من عدم نجاحها في التحول نحو النموذج الغربي، فالقادة الأوروبيون يرون أن التهديدات التي قد تأتي من الجهة الشرقية لهم عبر روسيا قد تكون ناتجة بسبب شعور هذه الأخيرة بالعزلة الدولية وعدم إشراكها في شؤون المجتمع الدولي، وبالتالي عزوفها عن التحول نحو نماذج حرية الفرد واقتصاد السوق، وعودتها إلى العقيدة الشمولية. ومن هنا يعترف الأوروبيون أن الوسيلة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار الأوروبيين من الجهة الشرقية، هو إحلال القيم الغربية الأوروبية محل القيم الشيوعية والشمولية داخل روسيا، فالإتحاد الأوروبي -منذ انهيار المعسكر الشيوعي-، وهو يسعى إلى توسيع مداه نحو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب روسيا.[28]

وفي الجانب الآخر؛ ترى روسيا أن مصلحتها تقتضي وجود شريك أمني متعاون كالإتحاد الأوروبي، يساعدها على إعادة مكانتها الدولية كدولة عظمى في النظام العالمي الجديد. وبالتالي، يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يريد بذل قصارى جهده لبناء أوروبا قوية تلتزم بشدة بتحويل نفسها من موقع المفعول إلى موقع الفاعل عن طريق تجسيد سياسة أمنية أوروبية مشتركة، وهذا من خلال ضمان شريك متعاون من الجهة الشرقية وله مكانته الدولية[29].

إلا أن المواقف الروسية نحو سياسة أمنية أوروبية عرفت تغيرات وتحولات نتيجة اعتبارات عديدة، فقد اعتبرت روسيا أن أزمة كوسوفو قد بينت

النية الحقيقية للإتحاد الأوروبي؛ التي تهدف إلى إضعاف روسيا. ويمكن تحديد موقفين لروسيا تجاه بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة، وهما [30]:

- **الموقف الأول:** تشترط روسيا على الإتحاد الأوروبي تقليص دور حلف الأطلسي **" الذي تعتبره في إطاره مظلة للأمن الأوروبي بمثابة تهديد للأمن القومي الروسي "** في القارة الأوروبية، خاصة في المناطق الوسطى والشرقية التي تعتبرها روسيا مناطق نفوذ.
- **الموقف الثاني:** بمجرد قبول الإتحاد الأوروبي بزرع الدرع الصاروخي على أراضيها فإن أمن أوروبا مرتبط بأمن أمريكا، وبالتالي فإن روسيا ترى نفسها مصدر التهديد الشرقي.

إن الحديث عن سياسة أمنية أوروبية مشتركة أخذ حيزا كبيرا من الإهتمام لدى القادة الأوروبيين وبالأخص العسكريين، وبقدر ما هي مفيدة في تعزيز الاستقرار للمجتمع الأوروبي، بقدر ما هي شاقة في تجسيدها على أرض الواقع -لإعتبارات عديدة- سواء كانت داخلية أو خارجية، لذا يجب الإعتراف بحجم الطموحات الأوروبية المشروعة بشأن وحدة أمنية أوروبية مشتركة توازي القوة الاقتصادية وكذا النفوذ السياسي للمجموعة الأوروبية في تفاعلات المجتمع الدولي[31].

أثارت قضية الأمن الأوروبي قلقا عميقا لدى الأوساط المعنية، سواء في شرق أو غرب أوروبا، خاصة مع ظهور موجة من التهديدات الأمنية الخطيرة التي لها طابع لاتماثلي، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة....الخ، وما خلفته من نتائج سلبية في كل الميادين، ورسم صورة للقلق الأوروبي. إلا أن دول الإتحاد الأوروبي سرعان ما استجابت لهذه المخاطر المحدقة التي تكاد تعصف بالمشروع الأوروبي الموحد، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الردعية للحد -أو التقليل- من حجم التهديدات، مُستَعمِلَة في ذلك كل الوسائل المتاحة انطلاقا من الحوار الدبلوماسي وصولا إلى الجانب العسكري والدفاعي خاصة. إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام للإتحاد الأوروبي، والذي يبدو

مرتبطا إرتباطا وثيقا بأقاليم مجاورة، أي أن يتعاون مع هذه الأطراف، خاصة في المجال الأمني، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقرار باعتباره شريكا أساسيا في دعم وتعزيز الأمن الدولي.

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أنه رغم تحقيق الإتحاد الأوروبي لسياسة إقتصادية مشتركة واتخاذه لمجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة، إلا أنه لم يستطع تحقيقها والوصول لتحقيق التكامل الأمني المشترك، وذلك نتيجة لمجموعة من التحديات سواء الداخلية منها أو الخارجية خاصة في الآونة الأخيرة. وهو ما يؤكده مؤخرا من أحداث تعترض المسار الوحدوي للإتحاد الأوربي الذي يشهد مشاكل داخلية أهمها قضية البريكسيت وكذا ازدياد التهديدات اللاتماثلية، مما يفرض على الدول الأوروبية تكثيف التعاون الأوروبي لتحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة. فواقع النظريات الكلية للعلاقات الدولية وحتى النظريات الجزئية يحيلنا للقول بأن السياسة الخارجية تستثنى من إطار التكامل بسبب التمايز في الإتجاهات السياسية الدولية الذي فرضته خصوصية كل دولة. إلا أنه يبقى هناك نوع من العرف القائم على التشاور المسبق والتنسيق في السياسة الخارجية حتى لا تكون لأي خطوة سياسية خارجية صادرة عن أي دولة أي آثار سلبية على الدول الأخرى. لذا؛ فإنه رغم مستويات الإندماج إلا أن الأمر يشكل تحديا حقيقيا لعدة متغيرات تتحكم في البيئة الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي. لكن الجدير بالذكر؛ أنه رغم هذه التحديات إلا أن دول الإتحاد الأوروبي عملت على تجسيد سياسة أوربية أمنية مشتركة تمكنت إلى حد بعيد من تنسيق الجهود التعاونية تكريسا لمبدأ الأمن المجتمعي.

التهميش و الإحالات :

[1] ماغلين بورن، التسلح ونزع السلاح *والأمن* الدولي، تر: فادي حمودي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت) ص435

نفس المرجع.[2]

[3] نبيه الاصفاني، *الأمن والدفاع العربي بعد قمة مدريد*، مجلة السياسة الدولية، جويلية 1997، عدد 130، ص 133.

نفس المرجع.[4]

[5] محمد أحمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، (مجلة السياسة الدولية ع.158، جويلية 2004)، ص1026

[6]كمال مساعد، *فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في محالي الأمن والدفاع* (مجلة الجيش، لبنان، افريل 2002) العدد202، أفريل 2001، ص 04

[7] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق ذكره، 108-109.

نفس المرجع.[8]

كمال مصطفى محمد، فؤاد نهرا، *مرجع سبق ذكره*، ص132.[9]

نفس المرجع.[10]

مالك عوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 8894. [11]

[12] قريب بلال، *السياسة الأمنية الأوروبية من منظور اقطابه*، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ماجستير، جامعة باتنة، 20102011، ص57.

نفس المرجع.[13]

نفس المرجع، ص 59.[14]

قريب بلال، *مرجع سبق ذكره*، ص61.[15]

[16] عماد جاد، *حلف الأطلنطي و مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة* (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسة 1998)، ص133

كمال مصطفى محمد، فؤاد نهرا، *مرجع سبق ذكره*، ص140.[17]

[18] محملة من الموقع: *www alkashif org* بتاريخ 12 جانفي 2013.

مجلة الجيش، *مرجع سبق ذكره*.[19]

كمال مصطفى محمد، فؤاد نهرا، *مرجع سبق ذكره*، ص ص223225. [20]

[21]

[22] عوني مالك، *مرجع سبق ذكره*، ص ص8894.

[23] مارينا كارباني، *مرجع سبق ذكره*، ص393.

[24] *نفس المرجع*، ص395.

[25] انور الهواري، *الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي*، مجلة السياسة الدولية، جويلية1997، عدد129، ص71.

نفس المرجع، ص68.[26]

نفس المرجع، ص69.[27]

قريب بلال، *مرجع سبق ذكره*، ص100.[28]

[29] فلاديمير بارانوفسكي، *روسيا والأمن الأوروبي*، من الموقع: www ciaonet org

[30] محمد الفطيسي، *قراءة في استراتيجية الأمن القومي الروسي*، من الموقع: www coe fr/index asp

[31] *نفس المرجع*.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

بورن ماغلين، *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*، تر: فادي حمودي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت).

جاد عماد، *حلف الأطلنطي و مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة* (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسة، 1998).

محمد كمال مصطفى، نهرا فؤاد، *صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).*

حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية

ثانيا: المجلات

الهواري انور، *الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي*، مجلة السياسة الدولية، جويلية1997، عدد129.

الاصفاني نبيه، *الأمن والدفاع العربي بعد قمة مدريد*، مجلة السياسة الدولية، جويلية 1997، عدد 130.

مساعد كمال، فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في محالي الأمن والدفاع (مجلة الجيش، لبنان، افريل 2002) العدد202، أفريل 2002.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

بلال قريب، *السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه*، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010،2011.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

- *www alkashif org*
- www ciaonet org
- www coe fr/index asp